المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-10-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 14002
المسلسل : 81

الخلافة في السعودية

أنت تسأل .. وعبدالله بن عبد العزيز يجيب

عادل بن زيد الطريفي

أهم قرار اتخذه الملك هو إنشاء «هيئة البيعة»، وأهمية هذا القرار ليست متعلقة بالمواطن واطمئنانه لمستقبل الحكم في البلد له ولأولاده، أو الاستقرار الذي سيحس به الاستثمار الداخلي، والرأسمال الأجنبي، بل لأنه استطاع أن يرسم حدود السلطة في السعودية واتجاهها

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-10-2006 العـــدد : 14002
الصفحـات : 9 المسلسل : 81

■ لأكثر من خمسة عقود ظل سؤال الخلافة في السعودية قائماً، فوفاة الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - كانت اختباراً صعباً لمستقبل هذا البلد الحديث، ففي كل مرحلة انتقالية كان العالم يرقب ويشاهد ما يحدث. التجربة كانت متميزة بلا شك، فهذا البلد الذي كان غير مضمون استقراره أو استمرار نظامه قبل نصف قرن - في نظر بعض مؤرخي ذلك الوقت - أثبت عمق استقراره ومتانة نظام الحكم فيه، وعلى غرار دول المنطقة التي راحت ضحية لانقلابات عسكرية متعاقبة، وصراعات دموية على السلطة ظل هذا البلد صامداً أمام كل العوائق، وحقق تقدماً اقتصادياً وعمرانياً وتقنياً فاق كل التصورات.

الملك عبدالله بن عبد العزيز كان أحد أبرز المساهمين في هذا الاستقرار، وهذا الكلام ليس من قبيل الإطراء - وهو يستحقه - بل حقيقة تاريخية يدركها المؤرخون المعاصرون. فهو أسهم بشكل شخصي على تدعيم بناء الحكم وتوارثه داخل البلد خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ونهاية الأسبوع الماضي دشن الملك عبدالله إضافة جديدة لمساره الإصلاحي حين أجاب عن سؤال الخلافة.

أثناء مرض الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - استيقظ سؤال الخلافة من جديد، وبالرغم من الثقة التي رآها كثير من الخبراء في براعة البيت السعودي في تنظيم انتقال السلطة، إلا أن النقاش القديم كان يتجدد في كل مناسبة. فالبلد الذي يحوي ربع احتياطي النفط العالمي، ويتضمن الحرمين الشريفين ليس بلداً عادياً، فهو ذو أهمية بالغة لأمن واقتصاد العالم. كل ما يحدث في السعودية، أو يصدر عنها يؤثر بشكل مباشر، وغير مباشر على دوائر القرار السياسي في عواصم عالمية مهمة.

حين تولى الملك عبدالله الحكم عبر بيعة شعبية مهيبة طرح كثير من المحللين والخبراء جملة من التحديات أمام الزعيم السعودي الجديد. هذه التحديات تمحورت حول أجندة التغيير في مجالات سياسية واقتصادية ملحة تضغط على مستقبل البلد داخلياً وخارجياً. موضوعات مثل البطالة، والتباطؤ الاقتصادي، والفقر، والمشاركة السياسية كلها كانت مطروحة للاختبار.

تجربة الملك عبدالله خلال عام أكدت مصداقيته كقائد إصلاحي متميز، ولم يعد السؤال يتمحور حول رغبة القيادة السياسية في الإصلاح أم لا، بل في حجمه وخطواته الممكنة. في لقاء مع مجموعة من الخبراء - الشهر الماضي - أثناء إحدى الندوات سألني أحد المهتمين بالشؤون السعودية عن أبرز إنجازات الملك عبدالله خلال العام المنصرم، فذكرت حزمة من الإصلاحات السياسية لعل أبرزها: انضمام

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 25-10-2006
العـــدد : 14002
الصفحـات : 9
المسلسل : 81

المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وتأسيسه لعدد من المجالس الاقتصادية والاستثمارية تحت إشرافه الشخصي، ودعا إلى مواصلة الحوار الوطني بين كافة الأطياف والمذاهب والتيارات في البلد، وأطلق سراح السجناء السياسيين، ثم هناك مبادرات مهمة في سبيل تخفيض نفقات المعيشة على المواطنين كتخفيض أسعار وقود المركبات، ومشروع الملك عبدالله لوالديه للإسكان الخيري، وكذلك مشروع الملك عبدالله لإنشاء صندوق استثماري لذوي الدخل المحدود، وزيادة رواتب الموظفين في الدولة، كل تلك الأمور ساهمت في إنعاش البلد بعد فترة ركود نتيجة لتراجع أسعار النفط نهاية التسعينات.

لكن محدثي قال لي ماذا عن الإصلاحات الجوهرية، تلك التي ستغير صورة السعودية التي نعرفها. كانت إجابتي أن الملك عبد الله اعتمد جملة من التغييرات قد لا تكون نتائجها واضحة الآن، ولكن سيكون لها أثر مهم في تحديد مستقبل البلد، أهمها تلك الإصلاحات التي طالت مجال الأمن الوطني، واتجاهات السياسة الخارجية في البد، ورغبته في إجراء تعديلات مفصلية في بناء الحكم.

لكنني يجب أن أعترف الآن بأن أهم قرار اتخذه الملك هو إنشاء «هيئة البيعة»، وأهمية هذا القرار ليست متعلقة بالمواطن واطمئنانه لمستقبل الحكم في البلد له ولأولاده، أو الاستقرار الذي سيحس به الاستثمار الداخلي، والرأسمال الأجنبي، بل لأنه استطاع أن يرسم حدود السلطة في السعودية واتجاهها، ولعلي أشرح هذا الأمر بعد أن أذكر مثالاً على الكيفية التي يفكر بها الخبراء لدور الملك عبدالله.

في بداية شهر سبتمبر الحالي صدرت مقالة مهمة بعنوان «الساعة السعودية» نشرتها مجلة «الفورن بولسي» الشهيرة لكل من الكاتبتين راشيل برونسون وآيسوبل كولمن من مجلس الشؤون الخارجية، المقالة تناولت شؤون حساسة تتعلق بنظام الحكم في السعودية، ورغم أن كاتبتي المقال أعربتا عن إيمانهما بتوجهات الملك عبدالله الإصلاحية، وعزمه الأكيد على التقدم ببلاده، إلا أنهما طرحتا مسألة العمر ومدى تأثيره على درجة الإصلاح الذي قد يتحقق في السعودية. المقالة تقول بأن الحكام الكبار في السن قد لا يتوفر لهم الوقت اللازم لتحقيق مشاريعهم التي يؤملونها، وهذا الأمر ليس انتقاصاً من قدرة القائد، فالموت والحياة سنة طبيعية، والمرء يحقق ما يسعه خلال السنوات التي قدرت له. صحفي بارز في واشنطن كان قد طرح هذا السؤال عليّ شخصياً عشية وفاة الفقيد الملك فهد: ما هو مستقبل الحكم في السعودية؟ .. في الحقيقة لم يكن لدي جواب وقتها، فبقدر ما كنا كسعوديين في حزن على فقدان زعيم مهم كالملك فهد، إلا أننا كنا نحس في ذات الوقت بعزاء لأن الملك عبدالله المعروف بحبه لشعبه سيخلف الراحل.

حين صدر النظام الجديد أرسلت لصديقنا الصحفي رسالة قلت فيها: أنت سألت عن الخلافة في السعودية .. وأجابك عبدالله بن عبد العزيز.

ويمكن رؤية أهمية هذا القرار التاريخي في ثلاثة مستويات أحدها خارجي، والآخر داخلي، والأخير مستقبلي:

١ - دولة مشروع لا دولة رجل: هذا المشروع أجاب على تساؤلات الخبراء، ليس هذا فحسب، بل إن أهم ما يقدمه هذا المشروع هو أنه يحدد توجهات البلد المستقبلية، ويرسم توافقاً مهماً داخل البيت السعودي. عبدالله بن عبد العزيز أراد عبر هذا القرار تقديم رسالة مهمة مفادها أنه ليس المهم من سيجلس على كرسي الحكم السعودي، بل الأهم هو إيمان الملوك المستقبليين للسعودية بمشروع الإصلاح. وهي في الحقيقة إجابة رائعة على السؤال الذي طرحته مجلة «الفورن بولسي»: إذ لا يهم من يكون في الحكم، فهناك مجلس سيضمن استمرار البلد في نهجها الإصلاحي. أي في الوقت الذي انشغل فيه الخبراء في تقدير حجم الإصلاحات التي بالإمكان تحقيقها، أو

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	25-10-2006	العـــدد :	14002
الصفحـات :	9	المسلسل :	81

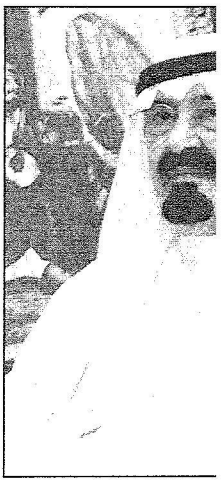

اقتراح خطط وعناصر للإصلاح فاجأ الملك عبدالله هؤلاء الخبراء وأجاب عن السؤال الأصعب .. سؤال الخلافة.

٢ - المواطن المشارك: إن من المهم معرفة أن هذا الموضوع الحساس لم يكن مطروحاً من قبل على الساحة السعودية إلا في دوائر سياسية ضيقة، ويكفي الاطلاع على كتاب «الخلافة السعودية» لجوزيف كيشيشيان كم هو من الصعب تناول موضوع الخلافة السياسية، لكن ما بدا أنه في باب «اللامفكر فيه» شعبياً كما يقول كيشيشيان بات في عهد القائد الجديد أمراً متاحاً ومهماً للشعب. الملك عبدالله أسهم عبر هذا القرار في إشراك المواطن بالحكم وهذا أمر مهم، ولا ينبغي التقليل من شأنه: فقد شهدنا دولاً لها تجارب حكم مميزة مثل الجارة الكويت وكيف كادت تتعرض لأزمة على إثر وفاة أميرها المرحوم جابر الصباح، وعلى الرغم من أن الكويت شهدت صورة مدنية ومشرقة لانتقال الحكم إلا أننا كجيران كدنا نحس بالخوف على توافق جيراننا الداخلي. أيضاً هناك دول في المنطقة جرى فيها توريث الحكم رغم ادعائها بأنها جمهوريات، فحين يموت رئيس فأنت لا تدري من سيخلفه ولا توجهاته السياسية، ثم هنا الآباء يورثون أبناءهم حتى وإن كانوا غير مؤهلين للمسؤولية. الإضافة التي يقدمها مشروع الملك عبدالله هي أن الحكم للأصلح، والشخص الذي يتم التوافق حوله بين جيل أبناء المؤسس أصحاب التجربة التاريخية، والجيل الثاني من الأحفاد المتعلمين من رجال الدولة، الذين أثبتوا تميزاً في الخدمة المدنية. إذ علينا أن لا ننسى، أن الجيل الثاني في البيت السعودي هم رجال ذو خبرة وتجربة ثرية، وهم قبل ذلك مواطنون كغيرهم، ومشاركتهم في نظام الحكم الجديد يعني فتح شراكة ما بين الجيل القديم والجديد، وتمكين البلد من الاستفادة من رأيهم ورؤيتهم للمستقبل.

٣ - مؤسسات الحكم: إن شعور المواطن بأن مستقبل البلد مضمون لا يتأتي إلا حين يستطيع قراءة المستقبل بطريقة مؤسساتية. والملك عبدالله استطاع في وقت قصير تحويل كثير من الشؤون الحيوية التي طرأت في السنوات الأخيرة إلى مؤسسات مستقلة لها نظامها، ومثل أي مجلس وزاري يحس بكثافة مسؤولياته المتزايدة، ويخشى من تأثيرات البيروقراطية في مفاصل أجهزته الحكومية فإنه يعمد إلى صناعة مؤسسات جديدة تتخصص في إدارة الشؤون الحيوية. نظام «مجلس الأمن الوطني» كان أحد المؤسسات الجديدة التي طرحها الملك عبدالله وكان لها دور بارز في الأحداث الأخيرة في لبنان، ومشروع «هيئة البيعة» هي مؤسسة جديدة ستضع القواعد اللازمة لتحديد مستقبل الحكم في المملكة بالشكل الذي يضفي استقراراً، ومزاوجة بين القديم الأصيل، والحديث الشابز.

السعودية تحتاج إلى إصلاحات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما نشهده من تغييرات هي خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست كل الإصلاح المطلوب بل جزء من حلقة تضاف إلى مفاصل المشروع الكبير .. الملك عبدالله يدرك رغبات المواطنين ويحس بتطلعاتهم، ولهذا فهو يريد أن يخبرنا بأنه لا يريد أن ينحصر الإصلاح في شخصه، لأنه لا يريد مجداً شخصياً، وهو كذلك لا يريدك أن تشعر بأن ما تشاهده هو مجرد تغييرات مشروطة، أو إصلاحي شكلي، بل يريدك أن تشعر بأنه إصلاح حقيقي وأن مؤسسات الدولة عليها أن تعي هذا الاتجاه وتتحرك في طريقه.

عبدالله بن عبد العزيز يقول لك اطمئن، الإصلاح سيستمر، وسأضع الشروط اللازمة لاستمراره في البلد: لا تقلقوا أنا أعمل جاهداً لتأمين مستقبلكم.

عبدالله بن عبد العزيز .. شعبك فخور بك

altoraifi@alriyadh.com